من المفكرة

الصمود في قاموس المكتب التنفيذي بعمان

نحن نفهم ان يحاول المكتب التنفيذي لشؤون الارض المحتلة في عمان استخدام الامكانات المالية والادارية الموضوعة تحت تصرفه لصالح دعم "الصمود" مثلما تتحدث عن ذلك البيانات الرسمية . ولكن غير المفهوم هو ان توجه تلك المحاولات لخدمة اغراض سياسية لا تنسجم مع النهج السياسي المعلن للحكومة الاردنية مثلما جاء في خطاب الملك حسين في الجمعية العامة للامم المتحدة .

وبغض النظر عن الذرائع والمبررات المختلفة والمشوهة التي يتذرع بها بعض ممثلي المكتب التنفيذي في القدس فان العداء لنقابة عمال الفنادق والمطاعم وللعمال والمنظمات الجماهيرية وحتى غالبية بلديات الضفة الغربية لا ينسجم ابدا مع ادعاءات دعم الصمود الا اذا كان مقصودا بالصمود ، صمود اولئك الذين لم ينسوا جدارتهم للصمود في عام ١٩٦٧ وبعده وحتى الان .

ان الصمود بالمعنى الذي يعرفه كل الناس هو صمود العاملين وليس صمود بعض كبار اصحاب العمل وبعض "المتوجهين" و "المتعهدين" لارهاب القوى الشعبية او تضليلها .

واذا كانت هناك عدة مظاهر تشير الى معاداة المؤسسات الشعبية والى محاولات افقادها نفوذها وهيبتها امام الاوساط التي تمثلها فان ذلك لا يمكن تفسيره في مصلحة دعم الصمود ، وقد كان الكثير من هذه المؤسسات غير موجود في عام ١٩٦٧ او تقوم على رأسه عناصر معينة من طراز تلك التي يحتضنها الان المكتب التنفيذي ولم يكن انذاك حال الصمود بأفضل مما هو عليه اليوم . فهل يعني ذلك الاصرار لاعادة اوضاع المؤسسات الشعبية الى ما كانت عليه في ذلك الوقت وتقوية صمود جيوب البعض كما كان الامر في الماضي واضعاف صمود المواطنين امام التسويات المشبوهة ؟ .

قد يكون من المبكر الجزم في هذه المسألة ولكن الطريق الذي يسلكه اركان المكتب التنفيذي خطر للغاية ولا يشير الا الى ان الاعتبارات الطبقية الضيقة هي الطاغية على الاعتبار الوطني في سياستهم "لدعم الصمود" .

والعبرة في الافعال وليس في الاقوال ، وهذا ما يفعلونــــه ■

منع شخصيات وطنية من حضور مؤتمر شعبي

ذكرت صحيفة الاتحاد بأن سلطات الاحتلال قامت بمنع الدكتور حيدر عبد الشافي والشاعرة فدوى طوقان من الاشتراك في الندوة الخاصة حول القضية الفلسطينية وليلة الشعر ضمن اطار برنامج ليالي عكا . وكانت سلطات الاحتلال قد منعت ايضا المواطنة خديجة ابو عرقوب من قرية دورا من حضور هذه الندوة .

خبير انتخابي إلى الضفة

قررت الولايات المتحدة الامريكية ارسال خبير في تنظيم الانتخابات ، ريتشارد سكامون ، الى الضفة الغربية وقطاع غزة للمشاركة في التحضير لانتخابات الحكم الذاتي .

الدعوة لتأسيس بنك "وطني" مــاذا وراءهــا ؟ ولمــاذا الآن ؟

استغل بعض كبار رجال الاعمال الاصراب الطويل لموظفي بنك ليئومي الاسرائيلي للدعوة مجددا الى تأسيس ما اسموه "البنك الوطني" في الضفة الغربية . وكانت بعض العناصر المالية في القدس قد حصلت قبل سنة ونصف على ترخيص باقامة بنك (عربي) في الضفة الغربية ، وقد اشترط في الكتاب المرفق بالترخيص ضرورة اشراف البنك المركزي الاسرائيلي على البنك المذكور مثلما هو الحال بالنسبة للبنوك الاسرائيلية الاخرى وقد اصطدمت محاولة اعادة فتح بنك فلسطين بمبدأ الشرط مرة اخرى .

ولكن هذه الحقائق المعروفة لم تمنع بعض المتنفذين في الغرف التجارية من الاستمرار في الدعوة لفتح بنك "عربي" مع علمهم بتلك الشروط وادراكهم لاستحالة تغييرها لاعتبارات سياسية ومالية في نفس الوقت .

وتقول بعض المصادر المقربة من الاوساط المالية ان الاستمرار في المطالبة بفتح بنوك في الضفة الغربية رغم معرفة الشروط يعتبر مقدمة للقبول بتلك الشروط . وتعيد هذه المصادر الى الاذهان حقيقة ان المطالبة بفتح البنوك والاجراءات العملية التي اتخذت في هذا الاتجاه جاءت بعد زيارة السادات للقدس ثم بعد توقيع اتفاقيات كامب ديفيد . وقبل هذا التاريخ لم يكن من الممكن الحصول على موافقة البنك الاهلي المصري لتحرير ارصدة بنك فلسطين

ولا شك ان المبادلات التجارية والعمليات المالية قد اتسعت لاسباب متعددة في الضفة الغربية . ولكن هذا الاعتبار الذي تسوقه اوساط المطالبين باعادة فتح البنوك كان موجودا منذ عدة سنوات ولكنه لم يدفع تلك الاوساط ابدا للتقدم بطلبها ، ومن اسباب ذلك ان هذه الاوساط كانت تعلم ان من الصعب عليها اقناع اي بنك من البنوك في العالم العربي بالتعامل مع بنكها المقترح خصوصا وان معاملات هذا البنك الخارجية ستتم من خلال بنك اسرائيل . وبالتالي فانها تخضع لاحكام المقاطعة العربية . فهل تعني المطالبة الان بفتح بنك ان هناك من بات مستعدا للتعامل مع هذا البنك المقترح ؟

وقد ادى هذا الوضع في الماضي الى قيام بعض كبار الطرفين بمهمات شبه مصرفية وغير رسمية مع البنوك الاردنية واصبح بعض هؤلاء بمثابة بنوك صغيرة تتولى صرف الشيكات المحولة على البنوك الاردنية مقابل عمولة كما تتولى تغطية بعض المبادلات التجارية ، وقد حقق هؤلاء ارباحا كبيرة من عمليات المضاربة وخاصة في الدولار حيث كانت تهرب كميات كبيرة منه من الاردن الى اسرائيل قبل رفع الرقابة الاسرائيلية على التعامل بالنقد الاجنبي ، وحيث كان سعر الدولار في اسرائيل بسبب هذه الرقابة التي لم تكن مطبقة على صرافي الضفة الغربية ، اعلى منه في الاردن .

ونتيجة ذلك تضخم دور بعض الصرافين الى درجة انهم باتوا في وضع يمكنهم من تقديم قروض قصيرة الاجل لبعض المؤسسات في الضفة الغربية ومن المضاربة في اسواق الذهب العالمية .

ولكن هناك مهمات اخرى لا يستطيع هؤلاء الصرافون القيام بها وليس لديهم الحافز او الوضع القانوني للقيام بها ، واهمها تغطية عمليات التجارة الداخلية خصوصا وان حوالي ٩٠٪ بالمئة من مستوردات الضفة الغربيـــة تأتـــي من اسرائيل ، ومن هنا كان كبار التجار هم اكثر المهتمين بوجود بنك خاص لهم . وفي دعواتهم لتأسيس هذا البنك تتركز المبررات حول عدم انتظام العمل في فروع البنوك الاسرائيلية في الضفة الغربية ولعلهم يأملون ان يؤدي تأسيس بنك خاص بهم واضفاء صفة المؤسسة الوطنية عليه الى تحريم الاضراب وتحريم المطالبة بتحسين شروط عمل الموظفين وبالتالي الى انتظام عمل مصر فهم حتى حينما يغلق بنك ليئومي ابوابه بسبب نزاعات العمل ، اما مضمون نشاط البنك فلن يختلف عن مضمون نشاط بنك ليئومي في ظل الاوضاع القائمة ■

اقتــراحــات عملية لحــل مشــكلة المواصلات الى جــامعة بــير زيت

يعاني الطلبة والقسم الاعظم من اساتذة وموظفي جامعة بير زيت منذ سنوات طويلة من النقص الشديد في توفر وسائل النقل الى الجامعة وبرأي هؤلاء الطلبة والاساتذة فقد تفاقمت هذه المشكلة بشكل ملحوظ في المدة الاخيرة بسبب الازدياد الملحوظ في عدد طلبة الجامعة وعدم اجراء اى تغيير او زيادة تذكر في عدد وسائط النقل بالمقابل

وتؤدي هذه الازمة باستمرار الى تأخير عدد كبير من الطلبة والاساتذة والموظفين عن مواعيد دوامهم بمعدل حوالي ساعة في اليوم مما ادى ويؤدي الى ارباك ملحوظ في سير عمل الجامعة .

وفي محاولة لحل هذه الازمة تشكلت منذ سنة تقريبا لجنة مشتركة للمواصلات ، وقد اجتمعت هذه اللجنة بضعة مرات مع مدير الشركة العاملة على الخط الا ان هذه الاتصالات لـم تسفر عن اى نتيجة تذكر .

ولالقاء المزيد من الاضواء على هذه المشكلة تجدر الاشارة الى ان هنالك ٣ وسائل رئيسية للوصول الى الجامعة من اقرب مدينة رئيسية اليها وهي مدينة رام الله وهي ا ـ الباصات العامة ب ـ السيارات العامة او السيرفيس جـ ـ السيارات الخاصة وتقتصر ملكيتها على عدد قليل جدا من الاساتذة والموظفين

وبالنسبة للباصات العامة فان شركة باصات بير زيت / بني زيد هي صاحبة الامتياز الوحيد على الخط . وبسبب ضعف امكانيات هذه الشركة والنقص في عدد الباصات وسوء التنظيم فانها غير قادرة على الايفاء بالتزاماتها في هذا المجال كما انها غير قادرة على الالتزام بمواعيد محددة لنقل المسافرين .

وبالاضافة الى ذلك فان طبيعة البرنامج الدراسي للطلاب تزيد من حدة ازمة المواصلات في ساعات محددة مثل ساعات الصباح بين السابعة والثامنة والنصف وساعات بعد الظهر بين الثالثة والرابعة والنصف وهذه المواعيد ليست بالضرورة هي نفسها اوقات الازدحام للعائدين من الطرف الاخر وبالتالي يستطيع صاحب الشركة ، ان يبرر عدم تسيير العدد الكافي من الباصات او عدم الالتزام بمواعيد محددة بحجة عودة بعضها او كلها فارغة . زد على ذلك الرغبة في تأجير عدد من هذه الباصات لاغراض سياحية او تجارية اخرى .

ويعتبر ايضا نمط علاقة اصحاب الشركة مع سائقي الباصات احد اوجه هذه المشكلة ذلك ان سائق الباص يقتطع نسبة مئوية من قيمة كل تذكرة (حوالي ١٠ بالمئة) تضاف الى راتبه في نهاية الشهر . وهذا الاسلوب يشجع على حشد اكبر عدد ممكن من الركاب وعدم الاهتمام بأهمية المواعيد . ويبدو ان عدم قدرة الشركة على دفع رواتب مناسبة سيبقى احد الاسباب لاستمرار هذه الحالة .

اما بالنسبة لسيارات السيرفيس فان اصحابها يفضلون في معظم الاحيان التوجه الى قرى اخرى بطلب خاص ، هذا بالاضافة الى نقص اعدادها ايضا .

هذا ويتساءل طلبة جامعة بير زيت عن الاسباب التي تمنع ادارة الجامعة والمسؤولين فيها عن العمل لحل هذه المشكلة ؟ وما هي اسباب هذا التباطؤ والاهمال في البحث عن الحل .

ومن المقترحات العملية المقدمة في الوقت الحاضر لحل ازمة المواصلات ان تقوم ادارة الجامعة بشراء عدد من الباصات وتسييرها على الخط بالاتفاق مع شركة الباصات وفق صيغة معينة تضمن حقوق الجانبين . وان يجرى ذلك حسب مواعيد ثابتة تتناسب مع حاجة اكثرية الطلاب وفق اوقات دوامهم وان يتم ايضا اصدار بطاقات شهرية اوفصلية بأسعار مخفضة ، لدعم هذه الخطة وللتوفير على الطلاب ، في نفس الوقت . ويتوجب الانتباه ايضا الى ضرورة بناء مظلات واقية من المطر والشمس في مواقف رام الله وبير زيت وخصوصا قبل حلول فصل الشتاء .

ولكن يبقى السؤال المطروح متى يتم نقل هذه المقترحات الى حيز التنفيذ ... او البحث عن مقترحات اخرى للحل ..؟؟ ■

المـــواطــنون لــن يعتـــادوا على الغــلاء المـــتواصل

يبدى المواطنون العرب في المناطق المحتلة تذمرهم واستياءهم من استمرار تصاعد موجة الغلاء والتي شملت مختلف وسائل المعيشة فبعد ارتفاع اسعار الدقيق والزيت والارز وباقي المواد الاستهلاكية من المتوقع ارتفاع اسعار الدجاج المثلج والحليب والخبز والزيت والسكر بنسبة لن تقل عن ٣٥ بالمئة .

وحسب الارقام التي اصدرتها اللجنة المركزية للاحصائيات في اسرائيل فقد ارتفعت الاسعار منذ بداية العام الحالي بنسبة اكثر من ٨٠ بالمئة ، وهذا الرقم متواضع جدا اذا قيس بحقيقة الارتفاعات والتي تجاوزت الـ ٢٠٠ بالمئة .

وتعتبر تبعية سوق المناطق المحتلة للسوق الاسرائيلية بسبب سياسة الدمج الاقتصادى الصهيوني المباشر لهذا الواقع المرير والسؤال الى متى سيستمر ... المناطق المحتلة بدفع ثمن السياسة الاسرائيلية ؟؟ ..

المكتب التنفيذي بعمان يحاول السيطرة على ... بلديات وجامعات الضفة

من انباء عمان ان المكتب التنفيذي لشؤون الارض المحتلة قام بتشكيل ما اسماه اللجنة ... لشؤون التعليم في الضفة الغربية وقد ضمت اللجنة رئيس جامعتي عمان واليرموك وبعض كبار ... وزارة التربية والتعليم بالاضافة الى مدير جامعة النجاح ومدير جامعة بير زيت .

وقد رفض المكتب ... الاعتراف بمجلس التعليم العالي القائم في الضفة الغربية والذي ... بالاضافة الى ممثلي ... الثلاث عددا من رؤساء البلديات والشخصيات الوطنية . وجهة النظر القائلة ... التعليم العالي بحكم ... الضفة وبحكم ... وبحكم ما تجمع لديه من خبرة ... السنتين الماضيتين ... معالجة اوضاع التعليم ... اى تشكيل جديد ... الموقع الذي يفترض ان ... التعليمية .

وقال بعض العاملين في ... التربية ممن ناقشوا هذا الامر ... مع المسؤولين في ... التنفيذي انهم خرجوا ... وهو ان قرار تشكيل اللجنة ... لشؤون التعليم هو قرار ... غايته احكام اشراف الحكومة الاردنية على سياسة ... الجامعات والمؤسسات التعليمية ... الضفة الغربية بقدر ما تسمح ... سلطات الحكم العسكري الاسرائيلي .

وتضيف هذه المصادر ان الاشراف سيشمل الموافقة على المناهج كما ستخضع تعيين المدرسين لموافقة المخابرات الاردنية على غرار ما هو متبع في الضفة الشرقية كما ستخضع ايضا الانظمة الداخلية للجامعات ومنها صلاحيات مجالس الطلبة وتشكيلاته، وذلك مقابل "دعم صمود" هذه الجامعات والمعاهد ..

ومن جهة اخرى علمت ... ان المسؤولين في المكتب التنفيذي اتخذوا موقفا متشددا من مطالب بعض البلديات في الضفة الغربية الخاصة باكمال بعض المشاريع التي كانت قد باشرت في اقامتها وافهم مبعوثو هذه البلديات ان سبب الموقف المتشدد هو عدم رضى المسؤولين الاردنيين عن مواقفهم ، وفهم ان عدم الرضى نابع من تأييد رؤساء تلك البلديات لاقامة دولة فلسطينية مستقلة □